تحديات و متطلبات نجاح المصرفية الإسلامية

حمادى مليكة
أستاذة محاضرة "ب"
جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–
h.kika@yahoo.fr

Défis et exigences de réussite des banques islamiques

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع تحديات و متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في ظل التطورات الراهنة، نظرا للنمو الهام الذي شهدته أصولها خلال العقد الأخير، و تبنيها من قبل الدول الغربية لتصبح منافسا للبنوك التقليدية التي تعتبر أقدم من المصارف الإسلامية من حيث التواجد و الأكبر حجما و عددا وحصة في السوق المالي العالمي.

يعتبر مشكل فائض السيولة لدى المصارف الإسلامية و البحث عن طرق مثلى لتوظيفه، من بين المشاكل التي يمكن حلها عن طريق الهندسة المالية، التي تعتبر مفتاح نمو المالية الإسلامية إذا ما تم استعمالها لخلق منتجات مالية إسلامية جديدة، تخدم المصارف الإسلامية و عملاءها و الدول العاملة بها.

كما أن الدعم الحكومي للمصارف الإسلامية من خلال خلق بيئة تشريعية ملائمة لطبيعتها، تميز علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية عن مثيلتها التقليدية، يعتبر من أهم العوامل التي يمكن أن تدفع بالمصارف الإسلامية نحو التقدم و النمو.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، تحديات، عوامل نجاح، مالية إسلامية

Résumé :

L'objet de cet étude est d'évoquer le sujet de défis et les exigences de la réussite des banques islamiques face aux développements actuels, vu le développement important de leurs actifs durant la dernière décennie, et son adoption par les pays occidentaux devenant concurrentes aux banques traditionnelles, les plus anciennes que les banques islamiques d'une plus grande taille et nombre et part de marché financier.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

Le problème de surliquidité et la recherche de meilleurs façons d'exploitation, constituent parmi les problèmes pouvant être résolus par l'ingénierie financière, qui est la clés du développement de la finance islamique, si son exploration soit pour la création de nouveaux produits financiers islamiques, qui peut servir les banques islamiques et leurs clients ainsi que les pays dont elles sont installées.

Le soutien du gouvernement aux banques islamiques par la création d'un entourage législatif adéquat à sa nature, distinguant la relation entre les banques islamiques avec la banque centrale de celle traditionnelles, constitue un moyen très important pouvant pousser les banques islamiques vers l'évolution et le développement

Mots clés : banque islamique, défis, moyens de réussite, finance islamique

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

المقدمة:

حققت صناعة التمويل الإسلامي نموا سريعا وإن كانت لا تزال تمثل نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية. وفي نفس الوقت، يستمر التوسع الملحوظ في الإصدارات العالمية من «الصكوك»المعادل الإسلامي للسندات، لتشمل مجموعة كبيرة من المُصْدِرين والمستثمرين[1].

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الدعوة إلى إصدار قوانين عالمية لصناعة المال حول العالم، باعتبار أن المؤسسات التي تعمل فيها تخرج عن إطار القُطرية وهو ما أثبتته الأزمة المالية العالمية الأخيرة نتيجة لسرعة وانتشار تداعياتها، وفي هذا الصدد بذل مجلس الخدمات المالية الإسلامية جهودا حثيثة بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية والبنوك الإسلامية، بما يضمن لها تحقيق اندماج أكثر فاعلية في الاقتصاديات العالمية.

أصبحت الصيرفة الإسلامية توجد بأكثر من 70 دولة وأكثر من 650 مؤسسة مصرفية بالإضافة إلى مؤسسات التكافل الاستثمارية حول العالم حيث بلغت أصول البنوك والصيرفة الإسلامية حتى أواخر 2015 أكثر من 2.3 تريليون دولار ونمو الصيرفة الإسلامية خلال الـ10 سنوات الماضية يتضاعف كل 5 سنوات، ومن المرتقب أن يقفز حجم الصيرفة الإسلامية بحلول 2020 الى 4 تريليونات دولار.

إشكالية البحث: تدور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الإجابة عن سؤال رئيسي هو: **ماهي تحديات و متطلبات نجاح المصارف الإسلامية في ظل التطورات الراهنة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية في مسار نموها؟
- ما الذي ساعد المصارف الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية؟
- هل يمكن للمصارف الإسلامية أن تنجح و تصبح منافسا قويا للبنوك التقليدية؟ كيف ذلك؟

الفرضيات: للإجابة على إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيتين الآتيتين:

ف1: تختلف تحديات المصرفية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية لعدة أسباب.

ف2: يمكن للمصارف الإسلامية منافسة البنوك التقليدية نظرا لتفور الظروف و العوامل اللازمة لذلك

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة إيجاد مؤشرات تساعدنا على الإجابة على السؤال الرئيسي، و بالتالي معرفة مختلف التحديات التي يمكن أن تحول دون نمو المصارف الاسلامية، و بحث سبل تخطيها من خلال تقديم مجموعة من العوامل الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، و التي يمكن أن تساهم في نجاحه و منافسته للمصارف التقليدية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

خطة البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مختلف التحديات التي تواجهها الصيرفة الإسلامية عالميا، أما في المبحث الثاني حاولنا تسليط الضوء على بعض عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية ، و كذا المعوقات التي يجب إيجاد حلول عاجلة لها.

أولا: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية بعد الأزمة

إن النمو الواضح في الصناعة المصرفية الإسلامية وتنامي الطلب العالمي على المنتجات الإسلامية، يتطلب تنوع الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى" الهندسة المالية" وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين الضوابط الشرعية والكفاءة الاقتصادية مما يؤدي إلي زيادة وتنويع الخدمات والمنتجات المصرفية، وتوزيع المخاطر، وتقوية الإمكانات التنافسية، وهذا بدوره يتطلب توافر موارد بشرية مؤهلة علميًا وعمليًا للقيام بالعملية التطويرية وابتكار المنتجات والخدمات للصناعة المصرفية الإسلامية[2].

حيث تزايدت الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 23,8 % من إجمالي موجودات المصرفية الإسلامية لدول التعاون الخليجي في عام 2008 إلى 36% في نهاية 2014، بمعدل نمو يقترب من ضعف معدل نمو الأصول في الجهاز المصرفي التقليدي، حيث بلغ معدل متوسط نمو الأصول في البنوك الإسلامية 44 % بالمقارنة ب 22.6 % خلال الخمس سنوات الأخيرة.

غير أن الهندسة المالية الإسلامية وحدها لا تكفي لجعل المصرفية الإسلامية منافسة لنظيرتها التقليدية، بل تخطي بعض العقبات يساعدها على الوصول لهذا المبتغى، و التي قمنا بترتيبها في النقاط (التحديات) التالية:

1. تحدي التكتل والاندماج: [3]

على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها وبروز مصارف إسلامية عملاقة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المصارف لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية.

وتبرز في هذا المجال أهمية التحرك قدما في عملية الاندماج فيما بين المصارف الإسلامية لتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية، وهذا من شأنه أن يزيد من حجمها لتكون قادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية المصرفية والاستثمارية بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

إن أكبر بنك في العالم حالياً هو" Deutsche Bank" دوتش بانك ويبلغ مجموع أصوله 2.8 تريليون دولار أمريكي، في حين أن حجم التمويل الإسلامي في العالم بمختلف فروعه قد بلغ حوالي2 تريليون دولار أمريكي نهاية سنة 2014، مما يعني أن حجم هذا التمويل مجتمعاً لم يصل بعد إلى حجم أصول أكبر بنك في العالم[4].

والقدرة على المنافسة لها شروطها وعلى المصارف الإسلامية أن تستعد لها بتحسين كفاءتها التشغيلية، وهذا يتطلب منها إعادة هيكلتها من خلال زيادة رأس مالها وتوسيع قاعدة المساهمين، والدخول في اندماجات فيما بينها لتكوين وحدات مصرفية كبيرة، وجذب رؤوس الأموال الخارجية في مشروعات تنموية إسلامية، من خلال توفير الآليات المناسبة لتحويل الاستثمار قصير الأجل إلى استثمار متوسط وطويل الأجل[5].

2. التطوير التشريعي:

على الرغم من التطور الملحوظ خلال السنوات العشر الماضية في إصدار بعض التشريعات والنظم وتحديث القوانين، التي صاغت إطارا لعمل المصارف الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية وأدت إلى توسعها، إلا أنه ما زال هناك بعض أوجه الضعف في هذا المجال في عدد من الجوانب، فعلى المستوى المحلي هناك حاجة لإصدار تشريعات لمساندة التطورات والنمو في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، لاسيما في مجال تطوير أدوات الإشراف من قبل البنوك المركزية والتي تراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية وما يتطلبه ذلك من إصدار أدوات لتداول الصكوك وإدارة السيولة[6]

فالبنوك الإسلامية التي تخضع لرقابة بنك مركزي تقليدي، لا تزال تنتظر نص قوانين خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها و تميزها عن البنوك التقليدية، كما هو الأمر في ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، سوريا، الكويت و لبنان.[7]

إلى جانب ذلك أبدى صندوق النقد الدولي دعمه لقواعد التمويل الإسلامي باعتباره أكثر أمانا من التمويل التقليدي، لكنه طالب المصرفيين الإسلاميين بضرورة تشديد القواعد بقدر اكبر من الاتساق عند التطبيق. و أظهر تقرير نشره الصندوق اهتمامه المتنامي بالتمويل الإسلامي الذي يتوسع في أنحاء كثيرة من العالم، وفي أكتوبر 2015 أطلق صندوق النقد نقاشا مع مجموعة استشارية من خبراء التمويل الإسلامي ومع كيانات في القطاع.

3. تطوير النظم المؤسسية والقدرات البشرية:

إن تحسين الهياكل الإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية يعد أمرا ضروريا لتحسين قدرة البنوك الإسلامية على المنافسة، كما أن حوكمة الإدارة تعد أمرا رئيسيا في ظل وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات. وتعد مسألة توفير الكوادر البشرية المؤهلة علميا، في مجال إدارة السيولة وإدارة المخاطر وتحسين إجراءات العمل ومتطلبات الرقابة من قبل البنوك المركزية، أحد أهم التحديات التي ستواجه البنوك الإسلامية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

إذ ما زالت قضية الجمع بين المهارات الاقتصادية والقانونية والفنية والإلمام بقواعد الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات أحد أهم الجوانب التي استعصت على الحل، برغم جهود البنوك الإسلامية في هذا المجال عبر مراكز التدريب أو من خلال إنشاء مراكز وشركات للتأهيل والاستثمار البشري.

إلا أن الآمر الذي يستحق الوقوف أمامه هو استجابة بعض الجامعات الإسلامية والعربية لتقديم برامج و شهادات جامعية عليا في مجال الاقتصاد الإسلامي، وذلك بعد أن سبقتها الجامعات الغربية في هذا المجال، ولا شك أن الجهود الأكاديمية تعد من المساندة والبنية التحتية اللازمة لتطوير الأسس النظرية ودراسة التطبيقات العملية للبنوك الإسلامية وترويجها بشكل يتسم بالقبول العلمي والعملي والعالمي.

وقد أكدت البحوث التي أجريت في هذا المجال مجموعة من النتائج ترتبط بعدم التخطيط للموارد البشرية في المصارف الإسلامية وعدم توصيف الوظائف والمهام للعاملين في المصارف الإسلامية، وعدم توافر منهج محدد المعالم واضح القسمات لاختيار واختبار العاملين وفق معايير محددة، وهذا يلقى اهتمام على ضرورة إعداد وتطوير العاملين في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. [8]

تتجلى أهمية إعداد و تأهيل الكوادر البشرية في النقاط التالية:[9]

- ✓ اختلاف طبيعة العمل بالمؤسسات المالية الإسلامية عن العمل بالمؤسسات المالية التقليدية.
- ✓ الالتزام بالضوابط الشرعية، حيث تبين أهمية إلمام العاملين بالأحكام والقواعد الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي وهو ما يفتقده كثير من العاملين بالمؤسسات المالية التقليدية.
- ✓ عدم قناعة بعض العاملين بالمؤسسات المالية التقليدية بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ أهمية الإلمام بالخطوات العملية والشرعية لتطبيق صيغ التمويل الإسلامية المتعددة والتي لا تطبق في البنوك التقليدية.

4. تطوير وابتكار أدوات ومنتجات قادرة على تلبية احتياجات الأسواق العالمية:

يتطلب تحسين القدرة التنافسية وتطوير أطر العمل في المؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام والعناية الشديدة باحتياجات العملاء، من خلال العمل على تطوير وابتكار منتجات تفوق توقعاتهم وتتصف بالالتزام الشديد بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات جديدة تساهم في سد الفجوة التي نجمت عن انهيار العديد من المؤسسات المالية التقليدية حول العالم.

إن الابتكار في التكنولوجيا والتطور في العالم الرقمي يدعو لتغيير تجارب العملاء المصرفية عبر القنوات وكل نقاط الاتصال، وهو ما يمكن أن يساعد المصارف على توقع الاحتياجات المتغيرة للعملاء. إنه من المفترض أن يكون تبني استراتيجية رقمية أولية عاملا محفزا للمصارف الإسلامية لاستقبال الـ100 مليون عميل القادمين على مدى العقد المقبل[10] .

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

لذلك كان على المصارف الإسلامية ترتيب استثماراتها بالشكل الذي يساعدها على رد ودائعها المحدودة الأجل إلى أصحابها في موعد استحقاقها أو قبل استحقاقها، ورد الودائع الجارية لدى الطلب، وهذا يتطلب أن تتوافر لدى المصارف المعرفة عن المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل، وتقتصر الاستثمارات القصيرة الأجل كصيغة المرابحة وصيغة المشاركة في مشاريع محددة، ومن ثم فإن إحداث وابتكار أدوات مالية مناسبة وإيجاد سوق مال إسلامي يساعد في الاستثمار في المصارف الإسلامية[11].

فحسب الدكتور ناصر سليمان[12]هناك مدرستان هما الأكثر تأثيرًا حالياً في المالية الإسلامية، المدرسة الخليجية والمدرسة الماليزية، وكل التجارب الناشئة ستجد نفسها مضطرة لمتابعة إحدى المدرستين. هنا تبرز ضرورة تفعيل أدوات أصيلة برؤية إشرافية ورقابية مركزية والتخلي عن أداة بيع العينة التي تقوم عليها المدرسة الماليزية، وأداة التورق التي تقوم عليها التجربة الخليجية.

لابد للمصارف الإسلامية البحث عن مصادر تمويل خارجية أيضا، كجذب الصناديق السيادية والمغامرة العالمية، بالإضافة لجذب صناديق التقاعد العالمية كالأمريكية والأوروبية والعمل على تسويق منتجات التمويل الإسلامي لها، وعلى رأسها الصكوك، ولكن قبل ذلك لابد من سن قوانين وتشريعات جديدة تسهل من دخول تلك الصناديق إلى السوق المالية العربية، مع تهيئة تلك الأسواق لطرح منتجات تمويل إسلامية جديدة ومتنوعة كالصكوك الهجينة والمشتقات الإسلامية لجذب تلك الصناديق العالمية خاصة مع وجود منافسة قوية من أسواق مالية ناضجة كالسوق الماليزية والسنغافورية[13].

5. النظم المحاسبية وإدارة السيولة وإدارة المخاطر:

أيقنت المصارف الإسلامية منذ بداية التسعينات أهمية النظم المحاسبية ووضع معايير للمحاسبة الإسلامية التي تلتزم بها كافة المؤسسات المالية الإسلامية، فأنشأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 1991، والتي بذلت جهودا لتطوير معايير محاسبية وشرعية للأدوات الاستثمارية الإسلامية، إلا أنه لم يتم الالتزام بتلك المعايير حتى الآن على الرغم من الدعوات المتكررة لذلك، كما أن البنك الدولي يعكف حاليا على تطوير تلك المعايير بالتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية، و هذا من أجل إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الصدد لا نغفل الجهود التي قام بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث أصدر مجموعة من المعايير استجابة للمعايير الدولية، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أصدر أيضا متطلبات كفاية رأس المال للصكوك و التصكيك والاستثمارات العقارية، وأصدر مبادئ إرشادية لأساسيات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

اعتبارا من أبريل 2015، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)88 معيار محاسبي و الحوكمة للمؤسسات الإسلامية، و في المقابل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية أصدر 17 من معايير التنظيمية والاحترازية وستة مذكرات توجيهية.[14]

إدارة مخاطر السيولة وشبكة الأمان المالية تحديين رئيسيين للاستقرار المالي للمؤسسات المالية الإسلامية. تطوير البنية التحتية لعناصر السيولة مثل سوق ثانوية حيوية لتداول الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة، سوف يعمل بشكل جيد على خفض تكلفة وساطة البنوك الإسلامية، ومن شأن هذه الأدوات أن تسمح للبنوك أن تكون في أفضل موقف لإدارة مخاطر السيولة وتلبية المتطلبات الصارمة لبازل3[15] على الأصول، ويقلل من احتمال نقص السيولة والخوف من انتشار العدوى في الأسواق.[16]

حيث يتعين على السلطات الرقابية التأكيد على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بحيث لا تعاني الصناعة الإسلامية من نقص في الفرص المتاحة في السوق بالمقارنة بمثيلتها التقليدية. فإن التطبيق النسبي للقواعد والتعليمات يستلزم قدراً من التقدير من جانب السلطات الرقابية. ولتحقيق ذلك بشكل موضوعي و سليم، يجب على السلطات الرقابية فهم طبيعة وحجم المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية، وهو الأمر الذي يعد في حد ذاته تحدياً كبير للسلطات الرقابية بسبب المحدودية النسبية للبيانات والأبحاث ذات الصلة بالتمويل الإسلامي في هذا المجال.

فعلى سبيل المثال، قام البنك المركزي لدولة الكويت بوضع إجراءات خاصة بالبنوك الإسلامية، و هذا من أجل ضمان تكافؤ الفرص في القطاع المالي، إذ قام بإصدار الإصلاحات التنظيمية للجنة بازل 3 مثل تعليمات معيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي ومعيار تغطية السيولة، وذلك بشكل منفصل لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. إضافة إلى ذلك، تم إصدار قواعد ونظم للحوكمة بما يتفق والطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية.

6. القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية:

لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي تحتاج المصارف الإسلامية إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج لمواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية .وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تغيرات أساسية في نماذج العمل القائمة والمتطلبات الرقابية، ممايفرض على المصارف الإسلامية أعباء تكنولوجيا جديدة مثل نظم إدارة السيولة وإدارة المخاطر وتطبيق معايير المحاسبية الجديدة والتي تغيرت بفعل الأزمة لضمان سرعة التسويات وزيادة الشفافية وهو ما يصب في خانة زيادة ثقة المستثمرين ورفع قدراتها التنافسية.

و لعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من الشكل التقليدي للمصارف التي لها وجود مادي في شكل فروع و معاملات، إلى شكل المصارف الافتراضية Virtual Banks، و التي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء و هي ما تسمى Internet Banks، لتضيف أبعادا غير مسبوقة للعمل المصرفي.[17]

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

لذا بات لزاما على المصارف الإسلامية، أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة و كفاءة عالية، والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطورة، و اقتناء أحدث تطبيقاتها و تطويعها على النحو الأمثل.

من التغيرات التي أحدثها استعمال التكنولوجيا في العمليات المصرفية نجد مايلي:[18]

- تخفيض كلفة العمليات مقارنة بالعمليات التقليدية.
- تسهيل التعامل عبر الحدود، و تقديم خدمات متنوعة للعملاء.
- ازدياد التحديات المتعلقة بمواضيع الأمن و الحماية للعملاء و سرية التعامل.
- نقص تعامل العملاء مع المصرف مباشرة و الاكتفاء بالتعامل عبر الانترنت قد يؤثر على علاقة المصرف بعملائه.

ولهذا كان على المصارف الإسلامية نشر قنوات التوزيع الإلكترونية، لتهيئة الأسواق التي تعمل بها للتعامل بهذه البطاقات من خلال نشر ماكينات الصراف الآلي ATMs داخل و خارج فروعها، و نشر شبكة من نقاط البيع الإلكتروني، كما قامت بعض المصارف الإسلامية بتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات، و بدأ بعضها الآخر في تركيب و تشغيل مراكز للاتصالات و خدمة العملاء Call Center، فضلا على تقديم خدمات مصرفية على شبكة الإنترنت.

حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية 2016[19]، فإن مستقبل الخدمات المصرفية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي سوف يكون عبر الهاتف الذكي، من خلال توفير خدمة "البنك في جيبك". ومع ذلك، فاستخدام المصرفية عبر الهاتف المحمول في دولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ 34٪، تليها 27٪ في الكويت، 19٪ في قطر و 15٪ في المملكة العربية السعودية.

و حسب استطلاع لرأي عملاء البنوك الاسلامية في هذه الدول، فإن ثلاثة من أصل أربعة عملاء شملهم الاستطلاع يشعرون بالراحة للانتقال إلى العلاقة الرقمية مع بنوكهم، و هم على استعداد لتغيير البنوك للحصول على تجربة رقمية أفضل.

بينت الإحصاءات التي قام بها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية شملت عيِّنة من المؤسسات المالية الإسلامية من كافة أرجاء العالم، عن أهم المؤشرات والنتائج المتعلقة بمدى اهتمام البنوك الإسلامية بالجانب التقني والتكنولوجي أنه: كلما زاد استخدام المؤسسات المالية الإسلامية للتكنولوجيا والأعمال الإلكترونية؛ زادت ربحيتها.

7. ارتباط الودائع بعائدات النفط:

فقد انتابت المصارف الإسلامية عقب نجاحها في تخطي عقبة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حمى التوسع محليا وإقليميا، فكان من الملاحظ أن ذلك التوسع تمحور معظمه في الأصول والمرافق والعمالة وغيرها مما يزيد من

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

التكاليف التشغيلية على تلك المصارف، ولم يرافقه توسعا في مصادر تمويل تلك العمليات، بمعنى أن مصادر التمويل المتاحة أمام المصارف محدودة وهي ودائع الجمهور، أسهم زيادة رأس المال، خاصة وان مصادر التمويل الأخرى كالمشتقات الإسلامية والصكوك الهجينة وغيرها، غير متاحة حاليا في السوق المالية العربية إما لعدم إباحتها من قبل العلماء أو لصعوبة تطبيقها في سوقنا غير الناضجة أو لقلة صناع السوق كالمحافظ الاستثمارية الكبرى وصناديق التقاعد الإسلامية ممن يمكنهم أن يوفروا مصادر تمويل بديلة للسوق المالية[20].

الشكل رقم 1: تغيرات أسعار البترول بين (1960- 2017)

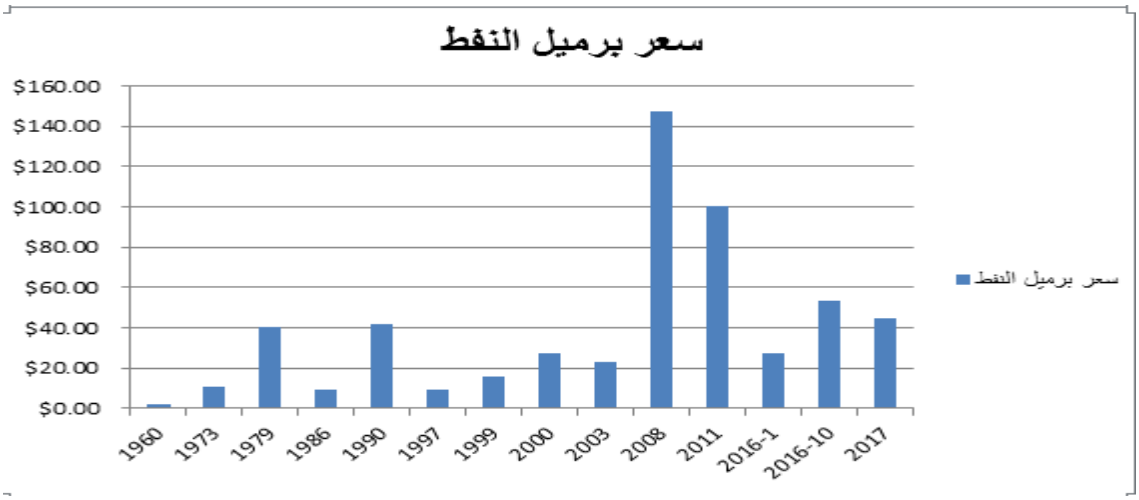

المصدر: شذى خليل، اسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات الى ..2025، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2017/07/01، مقال متاح على الرابط https://rawabetcenter.com/archives/48581

ويعاب على المصارف الإسلامية ليس فقط اعتمادها الكبير على النفط الذي بدأت أسعاره في التهاوي إلى أقل من 47 دولارا للبرميل و الذي سوف يؤثر حتما على جميع القطاعات ومن ضمنها المالية، بل يعاب أيضا عدم تنويع منتجاتها لتجذب مصادر دخل أخرى جديدة، مقابل اعتمادها الكبير على أموال الصكوك السيادية وتمويل المشاريع الحكومية الكبرى والتركيز على قطاع الشركات الكبرى، وهو ما أدى بالنهاية مع جفاف منابع التمويل إلى تراجع أرباح تلك المصارف وانخفاض إيداعاتها كما توقع التقرير.

الشكل رقم 2: أثر انخفاض أسعار النفط على إيرادات الصادرات النفطية (2015)

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

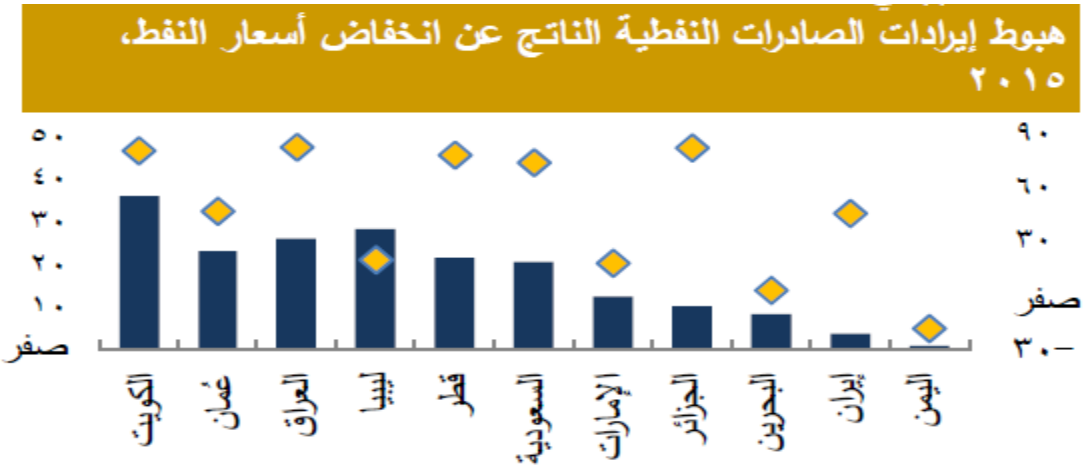

المصدر: صندوق النقد الدولي، "**مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: النفط والصراعات والتحولات**"،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2015. ص 4

إذ توقع خالد المقدادي[21] أن تتراجع أرباح المصارف الإسلامية لتتراوح حول معدلات النمو في البلاد (أو أعلى بنقطة أو نقطتين)، هذا إن لم تتحول إلى خسائر كما جرى مع بعض المصارف الخليجية بالكويت والبحرين والإمارات، كما ستتراجع إصدارات المصارف من الصكوك الإسلامية لتراجع الإنفاق الحكومي وحاجتها لإصدار الصكوك السيادية بالتعاون مع المصارف، كما هو حاصل بالسعودية والتي أعلنت عن برنامج تقشفي للنفقات وتأجيل للمشاريع الحكومية الكبرى، وهو ما سيعمل بالضرورة لتراجع إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية بحوالي 16% في الفترة الأخيرة وهذا سيؤدي بالمصارف للاعتماد على الأسهم لزيادة رأس المال، ولكن مع تراجع أداء الاقتصاد الكلي لابد من أن تتراجع السوق المالية الخليجية وبالتالي تراجع السيولة المتاحة بالسوق، مما يصعب تعويض النقص بالتمويل عبر الأسهم وزيادة رأس المال وحصص المساهمين.

الشكل رقم 3: نسبة الاعتماد على عائدات النفط في الودائع المصرفية

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

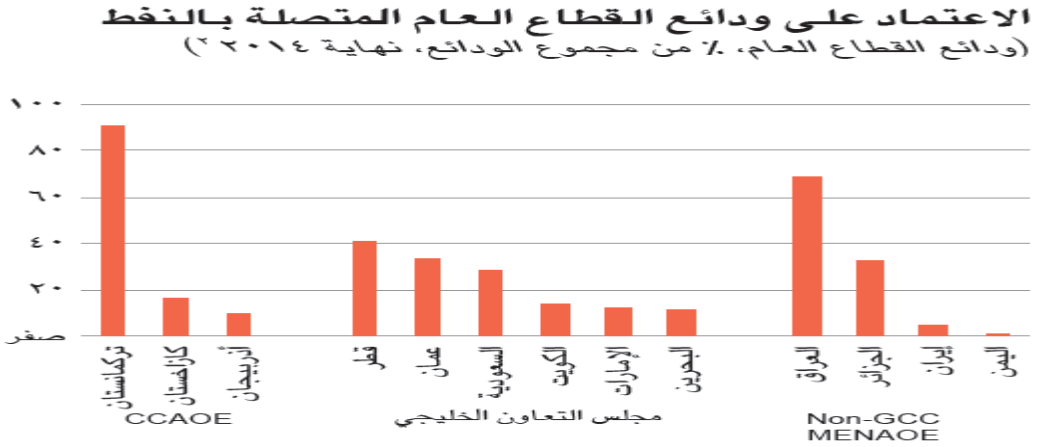

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 57

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن السعودية هي الأكثر اعتمادا على عائدات النفط في ودائعها المصرفية من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

8. الالتزام بالضوابط الشرعية:

إن الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المصرفية رهن بتوفر القدرة والرغبة معًا بغرض تحقيق الانضباط والالتزام الشرعي، وهذا يتطلب المعرفة الشرعية الجيدة بالصيغ والأدوات المالية الإسلامية وأحكامها، وقد تبين أن هناك قصورا في إلمام العاملين بالمصارف الإسلامية بالجوانب الشرعية والمصرفية.

وهذا الأمر يتطلب إعداد كوادر بشرية ملمة بالجوانب الشرعية والجوانب المصرفية للعمل على التأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية للأعمال المصرفية.

وقد أكد علي محي الدين القرة داغي الأمين العام لاتحاد العلماء المسلمين أن هناك حاجة إلى تطوير المنتجات الإسلامية بحيث تتوافر فيها جميع شروط التحدي والبقاء والتطوير، ويرى أن أكبر تحد هو الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية بكل وضوح، و ينادي القرة داغي بأن تخصص المؤسسات المالية الإسلامية كلها سوى البنوك والشركات والتأمين نسبة من أرباحها لتطوير المنتجات والبحوث وأكد أنه لابد أن تكون هناك دراسات على جميع المستويات[22].

يمكن للاختلافات في تفسير أحكام الشريعة أن تؤدي إلى عدم وجود تنسيق على حد سواء داخل وعبر الحدود، مما قد يؤثر على الثقة في هذه الصناعة، فمجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة يوصيان بإنشاء، على مستوى البنك، هيئة مستقلة خاصة بالرقابة الشرعية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد متزايد من الدول (البحرين، اندونيسيا، ماليزيا، المغرب، نيجيريا، عُمان، باكستان، والسودان وغيرها) تسير في هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، لتحقيق الاتساق بين اللجان الشرعية، قد يكون هناك متطلبات أخرى ضرورية، على سبيل المثال، يمكن للسلطات الإشرافية اتخاذ تدابير من شأنها توحيد السياسات في البنوك الإسلامية، بما يكون مناسبا لاحترام المعايير المحاسبية الواجب إتباعها.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

و هنا تتجلى أهمية وجود مرجع وحيد أو هيئة شرعية واحدة لكل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية في الدولة.

فمن بين الحيل التي تنتهجها بعض المصارف الإسلامية في القيام ببعض العمليات المالية التي مظهرها إسلامي و مضمونها ربوي، التورق الصوري أي الذي لا يتم فيه التقابض بين المصرف و العميل، كأن يكون للبنك كمية معينة من البضاعة في مخازنه يجري بها عمليات التورق للعديد من عملائه دون أن تكون لهم حاجة بها، و لاحتى رؤيتها أصلا، و إنما العمليات تكون عبر المستندات و الوثائق فقط، و هذا يعتبر تحايلا من أجل الحصول على النقد فقط لا على السلعة.

ثانيا: متطلبات و عوامل نجاح المصرفية الإسلامية

حتى تتمكن المصارف الإسلامية من تخطي عتبة التحديات المذكورة آنفا، و النجاح في مسيرتها و النمو في ظل المنافسة الشرسة لنظيرتها التقليدية، من اللزوم توفر مجموعة من العوامل و المتطلبات الضرورية لبلوغ هذا الهدف، كالتحكم في السيولة عند العجز و الفائض و توفر أدوات و بيئة لدعم نمو المصرفية محليا و دوليا، حتى يصح القول عنها أنها تنافس المصرفية التقليدية.

1. متطلبات حسن إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

يجب أن تتوفر المصارف الإسلامية على بعض المتطلبات لترقى إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة، وتتجنب مخاطر الإعسار أو سوء استثمار ودائع المتعاملين ومن أهم هذه المرتكزات: [23]

- توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين.
- تنويع وتطوير الأدوات المالية:
- ضمان شفافية السوق.
- دعم الحكومات للسوق النقدي.
- إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي.

2. دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية:

تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية. لذلك تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوما إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية.

وفي هذه الفترة بالذات والتي شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغوطا تنافسية حادة قد تكون غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية. ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة تضمن للمؤسسات قدرا من المرونة ونصيبا سوقيا يساعدها على الاستمرار بفعالية.

1.2. مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية:

تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية[24].

1.1.2 توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية:

حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر القدرة على إيجاد المنتجات البديلة للتقليدية، في بيئة تفتقر إلى محفزات الإبداع.

2.1.2 تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية :

حيث أن التقليد هو البديل الوحيد للإبداع في غياب الهندسة المالية الإسلامية وعجز المؤسسات المالية عن ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيراتها التقليدية، ولكن في المقابل يجب عدم تحميل المؤسسات المالية الإسلامية ما لا تحتمل.

3.متطلبات الهندسة المالية الإسلامية :

- **الوعي (وعي بالسوق وأحواله):** ونقصد به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية.
- **الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها) :** أي بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا أو التحايل على الربا أو القمار.
- **المقدرة والالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل:** أي وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، وكذا الالتزام بضوابط شرعية.

4. العوامل اللازمة لنجاح الصيرفة الإسلامية:

حسب كريستين لاغارد (المدير العام لصندوق النقد الدولي) فإن أهم العوامل اللازمة لإطلاق الإمكانات الكاملة للتمويل الإسلامي على نحو فعال ورشيد تتمثل في ثلاث نقاط أساسية:[25]

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

1.4. خلق بيئة داعمة:

و هذا بتحقيق تكافؤ الفرص لتطور التمويل الإسلامي، مع وضع المخاطر في الاعتبار. لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتطويع القواعد التنظيمية المالية التي تأخذ في الاعتبار أهم خصائص التمويل الإسلامي ولا تضع البنوك الإسلامية في موقف نسبي غير موات. ينبغي تعديل رأس المال الإلزامي للبنوك حتى يأخذ في الحسبان نموذج المشاركة في الأرباح والمخاطر الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي – والذي يسمح بتحمل المستثمرين بعض الخسارة ويخفض أوزان المخاطر المطبقة على التمويل الشبيه بالأسهم.

إضافة إلى ذلك يجب زيادة الاتساق في تطبيق التنظيم والرقابة على البنوك الإسلامية ونظام الحوكمة عبر مناطق الاختصاص المختلفة، وقد قامت المنظمات المعنية بوضع المعايير الإسلامية، بما فيها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2.4. تطوير الصناعة والأسواق:

كثير من البلدان يمكن أن تشجع إدخال مزيد من التحسينات في مجال الصيرفة الإسلامية بغية إعطاء دفعة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة إلى تقوية الصناعة، يمكن لكثير من البلدان أن تعمل على زيادة تطوير **الأسواق المالية الإسلامية،** فعلى مدار العقد الماضي، شهد مجموع الأصول القائمة من الصكوك الإسلامية زيادة تعادل عشرة أضعاف حتى بلغت حوالي 300 مليار دولار أمريكي، ومعظم هذه الأصول لا يزال مركزا في دول الخليج وماليزيا، ولكن الاهتمام بالصكوك يتزايد في أنحاء أخرى من العالم، وهناك عدد متزايد من البلدان الأخرى أصدرت صكوكا إسلامية في السنوات الأخيرة، ومن بينها لكسمبورغ وهونغ كونغ وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة.

3.4. ضمان الاستقرار المالي:

ومن العوامل الأساسية في هذا الصدد التنفيذ التدريجي لقواعد رأس المال والسيولة الإلزامية التي وضعتها لجنة بازل، مع تطويعها لخصائص التمويل الإسلامي، وقد لا يكون هذا التحول أمرا سهلا على البنوك الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالسيولة، لكنه يمكن أن يعتبر فرصة لإيجاد أدوات وأسواق جديدة، وسيكون استكماله ضروريا لضمان صلابة النظم المصرفية الوطنية.

5. بعض المعوقات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:

من أهم المعوقات التي تواجه مؤسسات النظام المالي التي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، وتحد من التوجه نحو تطبيق النظام المالي الإسلامي في الوقت الحاضر، مايلي: [26]

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

❖ لا يوجد مركز مالي إسلامي منظم يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية: وبذلك يحرم المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من وجود وسيط لتسوية الالتزامات المالية للتعاملات الدولية فيما بينها. كذلك يحرمها من تصريف فوائض أموالها في استثمارات قصيرة الأجل.

❖ تتصف الأسواق الثانوية لرأس المال في الدول الإسلامية بكونها ضحلة (غير عميقة) وقليلة السيولة، وفيما يتعلق بأسواق النقد وأدواتها، فإنها غير موجودة إسلامية كانت أو ربوية، وهذا يؤدي بدورهِ إلى تراكم الأموال وتكديسها لدى المؤسسات المالية للحفاظ على مستوى آمن من السيولة، وبالتالي عدم استخدامها، مما يؤثر على كفاءة هذه المؤسسات وقدرتها على تعظيم الثروة.

❖ انخفاض مستوى التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية لإدارة رأس المال على صعيد البلد الواحد أو على الصعيد الدولي، إضافة إلى عدم الابتكار وضعف القدرة على التطوير في الأدوات المالية قصيرة الأجل التي يمكن أن تكون وسيلة لهذا التعاون.

❖ يحتاج النظام المالي الإسلامي إلى تطوير أنظمة للمحاسبة والتدقيق تتواءم والطبيعة الخاصة لعمليات وأدوات وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتعزيز الثقة من خلال مزيد من الشفافية وإمكانية المراقبة على أعمال تلك المؤسسات من قبل الجهات الرقابية الحكومية أو من قبل المساهمين.

❖ عدم وجود سلطة دينية ذات قرارات ملزمة، تجعل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تلجأ إلى تعيين لجان شرعية، بعضوية بعض علماء الشريعة لبيان رأي الدين وإصدار الفتاوى بخصوص تعاملات هذه المؤسسات وأدواتها. و تختلف الآراء التي تبديها لجان الرقابة الشرعية من مؤسسة لأخرى ومن بلد لأخر بسبب اختلاف وتنوع المدارس الفقهية، فقد يوجد أسلوب مسموح للتعامل به أو أداة مالية معينة مباحة للتعامل في بلد ما، ولا نجد ذلك في بلد آخر، وحتى أن الأمر قد يختلف من مصرف لآخر في نفس البلد. وهذا يحرم مؤسسات النظام الإسلامي من وحدة الرأي الفقهي، وإمكانية التنسيق والتعاون المحلي والدولي فيما بين هذه المؤسسات.

❖ هناك مشكلة قديمة حديثة برزت منذ نشأة المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف بشكل خاص) تمثلت بعدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة فنياً وعلمياً وشرعياً للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي، وكيفية التعامل بها، فضلاً عن إمكانية إبداع أدوات وأساليب مالية شرعية حديثة.

خلاصة:

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية تحدياً كبيراً لنجاح المصارف الإسلامية لأنها تنطلق من معادلة صعبة في مواكبة التطورات المصرفية مع الالتزام التام بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية. مما يقتضي تضافر جهود فقهاء الشريعة من جهة وعلماء الاقتصاد والمصرفيين من جهة أخرى من أجل تحديد معالم العمل المصرفي مستقبلا

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

لتمكينه من اغتنام فرص النمو المرتقبة ومواكبة التطورات مع مراعاة الضوابط الشرعية، و بالتالي فإن **الفرضية الأولى مقبولة** لما تمتاز به المصارف الإسلامية من خصوصية عن البنوك التقليدية.

ان استطاعت المصارف الإسلامية التغلب على التحديات الآنفة و هذا بالطبع لن يكون بمجهود فردي منها، بل بتكاثف الجهود المحلية و الدولية من خلال مرافقتها في مسيرتها بوضع الأسس التي تخدمها في حدود الشريعة، و دون المساس بخصوصيتها بل اعتبارها شعارا تحمله في كل مناسبة. على الدول الحاضنة للمصارف الإسلامية تحيين قوانينها، خاصة تلك التي تحكم العلاقة بين البنك المركزي و المصرف الإسلامي، لتوفير الظروف الملائمة و المساعدة على استمرارها في خدمة عملاءها و اقتصاد الدولة.

يعتبر تخصيص معاهد و تخصصات و شهادات في المالية و الإقتصاد الإسلامي من بين الدعائم التي تحتاجها المصارف الإسلامية، و هذا بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة على جميع المستويات.

يجب التنويه أن المصرفية الإسلامية لا تزال تعاني من تبعيتها لعائدات النفط بالنسبة لدول الخليج، مما يستدعي البحث عن مصادر تمويل غير الودائع المتعلقة بالعائدات النفطية، أما بالنسبة لإدارة السيولة على الدول و الهيئات المتخصصة البحث عن أفضل الطرق و الوسائل اللازمة للتحكم الأمثل و الإستثمار الأفضل لفائض السيولة، و كذا توفير و تسهيل إجراءات المقرض الأخير عند العجز.

و بالتالي لا يمكن للمصارف الإسلامية منافسة البنوك التقليدية نظرا لعدم توفر الظروف و العوامل اللازمة لذلك، و منه فإن **الفرضية الثانية مرفوضة.**

يمكن للمصرفية الإسلامية النمو و الولوج إلى بلدان الغير إسلامية إذا ما وجدت البيئة التشريعية الموافقة لطبيعتها و كذا الدعم الإداري من خلال ضبط تعاملها مع البنك المركزي و الأخذ بعين الإعتبار الخصائص المميزة لعملها.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

المراجع و الإحالات

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2015، **مواجهة التحديات معا**، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التمويل الإسلامي وصندوق النقد الدولي ص 96، متاح على الرابط http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/ar15_ara.pdf

[2] محمد محمود عبدالله يوسف، **"دراسة عن "البنوك الإسلامية في الكويت"**، 2011 مقال منشور على الرابط-http://www.cpas egypt.com/pdf/Mohamed_Yossef/Research_Other/PDF/011.pdf ص 16

[3] هاجر برهوم و مصباح عماد "**البنوك الإسلامية: خيار ناجح لأزمة الائتمان العالمية**"، مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير، وجدة، المغرب، جوان 2013، ص 411.

[4] سليمان ناصر **"التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية"** محاضرة ألقيت بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن-فرجينيا-، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 2015، ص 2.

[5] عادل بن عبدالرحمن بن أحمد بوقري**"مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية"**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2005، ص ص 107 – 108.

[6] Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón, Ananthakrishnan Prasad, Christopher Towe, Zeine Zeidane, and an IMF Staff Team « **Islamic Finance**: **Opportunities**, **Challenges**, **and Policy Options** » IMF staff discussion note SDN/15/05, April 2015, I.M.F. P8

[7] سليمان ناصر **"التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية"**، مرجع سابق، ص 4

[8] محمد محمود عبدالله يوسف، مرجع سابق، ص 17

[9] محمد البلتاجي ،**" تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية"**، بحث مقدم خلال مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني،المنعقد في الفترة 27 - 28 ابريل 2010، ص 9.

[10] Ernst & Young "**world-islamic-banking-competitiveness-report-2016 New realities**, **New opportunities** ", P20

[11] عادل بن عبدالرحمن بن أحمد بوقري ، مرجع سابق، ص 105.

[12] سليمان ناصر **"التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية"**، مرجع سابق، ص 7.

[13] خالد المقدادي **"المصارف الإسلامية بالخليج تعاني من أزمة انخفاض اسعار النفط"** مجلة الصيرفة الإسلامية، 23 أوت 2015 على موقع المجلة http://www.islamicbankingmagazine.org، تاريخ زيارة الموقع 2015/09/01.

[14] Mumtaz Hussain, Asghar Shahmoradi, and Rima Turk "**An Overview of Islamic Finance**", IMF Working Paper WP/15/120, African, European, and Middle East and Central Asia Departments, June 2015, International Monetary Fund,,P6

[15] في أبريل 2015، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية التوجيه النهائي (المعروف باسم GN-6) لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، والتي قد تحفز السلطات الوطنية لإصدار المزيد من الصكوك وإقامة للخطط التأمين على الودائع مطابقة للشريعة. المذكرة التوجيهية توضح الأدوات التي يمكن للبنوك الإسلامية استخدامها لتلبية المتطلبات التنظيمية لبازل III.

[16] Mumtaz Hussain, Asghar Shahmoradi, and Rima Turk , Opcit ,P25

[17] د. أحمد سليمان الخصاونة،**"المصارف الإسلامية : مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة– إستراتيجية مواجهتها"**، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع و عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2008، الأردن،، ص 185

[18] أحمد سليمان الخصاونة، مرجع سابق، ص 189

[19] world-islamic-banking-competitiveness-report-2016 New realities, Opcit P24

[20] خالد المقدادي ، مرجع سابق.

[21] خالد المقدادي ، مرجع سابق.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972

[22] محمد محمود عبدالله يوسف، مرجع سابق.

[23] محمد أكرم لال الدين" **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية**" بحث مقدم لمؤتمر كوالالمبور العالمي الحادي عشر في التمويل الإسلامي، 2014، ص ص 7-11

[24] عمر ياسين محمود خضيرات،"**دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الإقتصادية و المالية المعاصرة**"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد أيام 23-24 فيفري 2011 بالمركز الجامعي لغرداية، الجزائر، ص 14

[25] كلمة كريستين لاغارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي خلال مؤتمر التمويل الإسلامي المنعقد بالكويت يوم 11 نوفمبر 2015، مرجع سابق، ص ص 2-4

[26] أحمد العجلوني " **النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري و إمكانية التطبيق العملي** "، بدون سنة نشر، متاح على موقع مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، تاريخ زيارة الموقع 2018/03/28.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2972